جامعة ديالى المادة / تاريخ اوربا في القرن التاسع عشر
كلية التربية الاساسية
المرحلة / الثانية
قسم التاريخ
الفصل الدراسي / الثاني
استاذ المادة / م.د. اياد تركان ابراهيم الدليمي

المحاضرة الاولى

اسباب الثورة الفرنسية

يجمع غالبية المؤرخين ، على اعتبار تركيبة النظام الملكي الفرنسي نفسها أحد أبرز سبب من أسباب الثورة . الأسباب الأخرى بشكل أساسي هي اقتصادية ، إذ كان الجوع وسوء التغذية منتشرًا بين الفئات الفقيرة في فرنسا مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية كالخبز وأسعار المحاصيل ، بنتيجة الكوارث الطبيعية والعوامل الجويّة إلى جانب نظام وسائل النقل غير الكافية التي كانت تعيق نقل القمح من المناطق الريفية إلى المراكز السكانية الكبيرة ، إلى حد زعزع لدرجة كبيرة استقرار المجتمع الفرنسي في السنوات التي سبقت الثورة . ومن القضايا الاقتصادية الأخرى كان إفلاس الدولة بسبب التكلفة الكبيرة للحروب السابقة ، لاسيّما بعد مشاركتها في حرب الاستقلال الأمريكية ، التي كان من نتيجتها ارتفاع الدين العام الذي تراوح بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ مليون فضلاً عن الأعباء الاجتماعية المتولدة من الحرب ، وفقدان فرنسا عددًا من ممتلكاتها الاستعمارية في أمريكا الشمالية وتزايد هيمنة بريطانيا التجارية . كما أن النظام المالي الفرنسي قد وصف بالبالي وغير الفعال وغير القادر على إدارة الديون الوطنية وتسديد أقساط القروض التي كفلتها الحكومة . أمام هذه النوائب الاقتصادية كان ينظر إلى الديوان الملكي في فرساي أنه منعزل وغير مبال بالطبقات الدنيا من الشعب ، تحت قيادة الملك لويس السادس عشر ذي الصلاحيات المطلقة، وقيل عنه في كثير من الأحيان أنه غير حاسم بمواقفه

ومعروف بتراجعه عن قراراته في حال واجه معارضة قوية، إلى جانب أنه لم يخفض النفقات الحكومية واستطاع البرلمان إحباط محاولات كثيرة لسنّ قوانين إصلاحية لازمة بكل الأحوال ، فإنه منذ ما قبل الثورة كان معارضو حكم لويس السادس عشر يوزعون مناشير سريّة حملت في كثير من الأحيان معلومات مبالغ فيها، تُنتقد من خلالها الحكومة وإدارته لها ، وقد ساهمت هذه المناشير في إثارة الرأي العام ضد النظام الملكي .

هناك العديد من العوامل الأخرى ، يمكن النظر إليها أنها سبب في اندلاع الثورة، كالرغبة في القضاء على الحكم المطلق ، والاستياء من الامتيازات الممنوحة للإقطاع وطبقة النبلاء ، والاستياء من تأثير الكنيسة على السياسة العامة والمؤسسات ، والتطلع نحو الحرية الدينية والتخلص من الأرستقراطية الدينية ، وتحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سيّما مع تقدم الثورة للمطالبة بنظام جمهوري . أيضًا فإن الملكة ماري أنطوانيت يعتبرها البعض من أسباب الثورة ، إذ نظر إليها الفرنسيون واتهموها – زورًا في أغلب الأحيان – بأنها جاسوسة النمسا ومبذرة وسبب اغتيال وزير المالية الذي كان محبوبًا من قبل الشعب .

الازمة المالية واندلاع الثورة

ارتقى لويس السادس عشر العرش في وسط أزمة مالية ، كانت الدولة تقترب من الإفلاس والنفقات فاقت الدخل. السبب الرئيس للأزمة المالية، هو حرب السنوات السبع، ومشاركة البلاد في حرب الاستقلال الأمريكية . في مايو ١٧٧٦ استقال وزير المالية بعد فشله في تطبيق إصلاحات ، وعين إثر ذلك الغير فرنسي جاك نيكر ، مراقبًا للمالية العامة من قبل الدائنين ، ولم يحز لقب وزير لكونه بروتستانتيًا . أدرك نيكر أن النظام الضريبي الفرنسي يعرض الطبقات الأكثر فقرًا لعبئ ثقيل ، بينما طبقة النبلاء وطبقة رجال الدين معفاة من الضرائب . عارض نيكر زيادة الضرائب على عامة الشعب ، واقترح فرض ضريبة على رجال الدين لاسيّما على العقارات التي يديرونها سواءً كانت كنائس أم أديرة أم غيرها من مؤسسات العمل الاجتماعي ، والإنقاص من الامتيازات المالية للكنيسة الكاثوليكية

التي كانت فرنسا تدعى «ابنتها البكر« ، وهو ما كان برأيه كافيًا لحل مشاكل البلاد المالية ، إذ يقلل من العجز بقيمة ٣٦ مليون فرنك . كما اقترح نيكر أيضًا وضع مزيد من القيود القانونية على الإنفاق العام في الجمعية الوطنية ، لم يقبل وزراء الملك اقتراح نيكر، فأقيل وعين تشارلز ألكسندر دي كالني مكانه ، فاقترح قانون ضرائب جديد . جاء مشروع قانون الضرائب الجديد شاملاً ضرائب على الأراضي والعقارات بما فيها تلك المملوكة لطبقتي النبلاء ورجال الدين ، غير أن معارضة شديدة واجهت الاقتراح في الجمعية الوطنية ، ورغم المحاولات في إقناع الأعضاء إلا أن الجمعية فشلت في تأييد مقترحات الوزير، والتي كان يدعمها الملك . ردّ الملك على رفض اقتراح القانون بدعوة الناخبين الفرنسيين لانتخاب جمعية وطنية جديدة ، وكانت تلك المرة الأولى التي تجرى فيها انتخابات في البلاد منذ ١٦١٤ ، بينما كان الملك يعيّن جميع أعضاء الجمعية طوال الفترة السابقة .

انتخاب الجمعية الوطنية

كانت الجمعية الوطنية تمثل السلطة التشريعية في فرنسا ، وتقسم إلى ثلاث فئات، حسب طبقات المجتمع طبقة رجال الدين ، وطبقة النبلاء ، وطبقة عموم الشعب ، نظام التصويت داخل الجمعية يلحظ أنه في حال اعترضت مجموعتين من المجموعات الثلاث على قانون ما ، يعتبر لاغيًا . قبيل الانتخابات ، طالب الكثير من الفرنسيين تعديل النظام الداخلي للجمعية ، كما تمت المطالبة بمضاعفة أعداد ممثلي الطبقة الثالثة . غير أن الطبقات الأكثر ثراءً ، اعترضت على أي تعديل في نظام التصويت ، فحسب رأيها يجب أن يلحظ موقع خاص "لمن لديهم سيادة" ، رغم هذه المعارضة مرر الملك اقتراح تعديل نظام التصويت في ٢٧ ديسمبر، وترك قضية مضاعفة عدد ممثلي الطبقة الثالثة للأمين العام للجمعية .

أجريت انتخابات الجمعية الوطنية في ربيع ١٧٨٩، وفق نظام الانتخاب الذي يحصر حق التصويت بالفرنسيين الذكور والذين تجاوزوا الخامسة والعشرين من العمر ، مع شرطي الإقامة في فرنسا ودفع الضرائب على الأملاك – أي لا يمنح حق التصويت من لا أملاك له – . كانت نسبة الإقبال قوية ، وبلغ عدد المنتخبين

في الجمعية ١٢٠١ عضو ، ٢٩١ من النبلاء ، ٣٠٠ من رجال الدين ، و٦١٠ من أعضاء الطبقة الثالثة . تم تجميع كافة مشاكل فرنسا المالية ، ووضعها في جدول أعمال لتقوم الجمعية بمناقشتها ، كما وضعت مقترحات جديدة مثل استحداث منصب لجباية الضرائب العامة ، وتنوير المدن الفرنسية . تزامنًا عرفت الصحافة الفرنسية مرحلة من الازدهار والحرية بعد رفع الرقابة الحكومية المسبقة عن الصحافة ، وهو ما ساهم في صدور مقالات وتقارير عن الوضع الاجتماعي والمطالبة بالعدالة .

الجمعية الوطنية لعام ١٧٨٩

في ١٠ حزيران ١٧٨٩ أعلن ايمانويل سييس، أحد ممثلي الكنيسة في الجمعية إلى الطبقة الثالثة، وطالب بتحقيق رغباتها وفي ١٧ حزيران كان التصويت على ما اتفقت عليه الجمعية متجاوزة مطالب الطبقة الثالثة ، غير أن ممثليها قد أعلنوا أنفسهم "البرلمان الفرنسي"، وأن "الجمعية ليست من الصفوة بل من الشعب"، ودعوا آخرين للانضمام إليهم ، وصرحوا بأنهم سيقومون بإدارة شؤون البلاد مع الآخرين أو بدونهم . في محاولة لتطويق الموقف ، أمر لويس السادس عشر بإغلاق المنطقة حيث تجتمع الجمعية ، بحجة الإصلاحات الضرورية قبل إلقاء الخطاب الملكي بعد يومين ، غير أن الجمعية انتقلت لعقد اجتماعاتها في ملعب تنس قريب من القصر، وهناك أقسموا الولاء في ٢٠ يونيو ١٧٨٩، متفقين على عدم التراجع حتى منح فرنسا دستور . انضم لمندوبي الطبقة الثالثة الغالبية العظمى من ممثلي طبقة رجال الدين ، كما فعل ٤٧ عضوًا من طبقة النبلاء ، وفي ٢٧ يونيو بدأ الجيش الفرنسي يصل بأعداد كبيرة لنواحي باريس وفرساي ، في حين تدفقت رسائل دعم للجمعية من باريس ومن المدن الفرنسية الأخرى .